

2022-01-26

بصفي بيان

اجتماع الحكومة

ترأس الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، هذا الأربعاء 26 جانفي 2022، اجتماعاً للحكومة بتقنية التحاضر المرئي عن بعد. وقد درست الحكومة خلال اجتماعها الأسبوعي النقاط الآتية:

في مجال الصناعة:

قُدِّم مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020، والمتضمن شروط وكيفيات منح رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها، في إطار نشاطات إنتاج السلع والخدمات.

وجدير بالإشارة أن التعديلات المدخلة تهدف إلى إضفاء المزيد من تبسيط إجراءات منح رخص جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها.

وعلى صعيد آخر، قدم عرض حول آفاق إنعاش الشعبة الوطنية للصناعات الكهربائية وترقية الصادرات من المعدات والخدمات المنبثقة عن هذه الشعبة.

وينبغي التوضيح أن اختيار هذه الشعبة يجد مبرره في الفرص التي تتيحها السوق الوطنية، تبعاً لتطور القدرات الوطنية لإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية التي تشكل ميزة لتطوير وبعث هذه الشعبة.

فضلاً عن ذلك، فإن هذا الخيار يرجع لتنوع وجودة المنتجات والمعدات الكهربائية المنتجة محلياً، بما يوفر فرصاً للتصدير وتنويع اقتصادنا خارج المحروقات.

وفي مجال الأشغال العمومية :

تم تقديم عرض حول مشروع مرسوم تنفيذي يتضمنان التصريح بالمنفعة العمومية للعمليات المتعلقة بالمتعلقتين بما يلي :

• إنجاز نفق عند تقاطع الطريق الوطني رقم **08** والطريق الوطني رقم **61** والطريق الولائي رقم **59** بالكاليتوس؛

• إنجاز ازدواج الطريق الولائي رقم **133** على مسافة **6,5** كلم، القسم الذي يقع بين الطريق الولائي رقم **142** والطريق الولائي رقم **233**، بما فيها منشأتين (**02**) فنييتين .

ويتعلق هذان المشروعان بالتصريح بالمنفعة العمومية بمشروعين يندرجان ضمن المشاريع الاستعجالية التي ترمي إلى فك الاختناق المروري في العاصمة .

وفي مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي :

قُدِّم مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم **15 - 289** المؤرخ في **14/11/2015**، والمتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطاً لحسابهم الخاص .

يندرج مشروع هذا النص في إطار إصلاحات الضمان الاجتماعي التي باشرتھا الدولة، ولاسيما من خلال تبسيط إجراءات تسيير نظام الضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء وتخفيف الإجراءات التي يجب أن يقوم بها الأشخاص الخاضعون للضريبة والمؤمن لهم اجتماعيا، وكذا لضمان فعالية أفضل في التكفل بحقوقهم في مجال الضمان الاجتماعي .

أما في مجال السياحة والصناعة التقليدية :

فقد قُدِّم وزير السياحة والصناعة التقليدية عرضاً حول إنشاء وكالة تتكفل بالعقار السياحي و بمرافقة المشاريع الاستثمارية في مجال السياحة في آن واحد، لتكون بمثابة شبك وحيد .